

حكومتان فلسطينيتان بلا ماء



22 يونيو 2019 - 08:35

د. ناجي صادق شراب

أبدأ مقالتي بقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي. الماء مصدر الحياة، والإنسان لا يستطيع ان يعيش بدون ماء، وكمن من الأموات ماتوا بسبب العطش. نحن أشبه بمن يحكم في الصحراء التي تعاني من ندرة الماء. والماء الذي أقصده بيد إسرائيل ، سواء كان ماء الحياة الذي ينزله الله من السماء وتحفظ به الأرض في باطنها ، وهذه المصادر تتحكم فيها إسرائيل حتى في غزة. او الشكل الثاني من الماء وهو المال والذي تتحكم فيه أيضا إسرائيل بصور شتى مثل مال الضرائب التي تجبها إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين وفقا للإتفاقات الموقعة بعد أن تقطع نصيبها، او تحكمها في مسارات التجارة والإقتصاد ونظام البنوك، وتستطيع إسرائيل ان تمنع اي أموال تدخل سواء في الضفة او غزة، والمال له ثمن سياسي كبير رغم النفي الفلسطيني. الحكومتان تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وهي سابقة سياسيه لم تعرفها كل حركات التحرر الوطني ، ان تكون لديك حكومة تحت الاحتلال وبعترف الاحتلال، فهذا له محددات وتفاهات سياسية مشتركة. وهذا نقيض لما هو متعارف عليه. تجاوزا يطلق عليها وصف الحكومة ، وأساسا الرئيس عرفات والسلطة فيما بعد تمسكت بمفهوم الحكومة كمدخل للوصول لخيار الدولة المستقلة ، على إعتبار ان الدولة لها مكونات ثلاث الحكومة والشعب والإقليم والأخير كله تحت الاحتلال، فحدود الحكومة ترسمها إسرائيل في خارطة سياسية تسلم للحكومة او تعرفها مسبقا وفقا للإتفاقات الموقعة. والحكومتان تفصل بينهما حاجزا جغرافيا تتحكم فيه إسرائيل فهي من يسمح له بالدخول ومن لا يسمح له بالخروج. والحكومتان متباعدتان سياسيا، فلكل منهما رؤيتها وحساباتها السياسية ، والحكومتان فصائليتين واحده لفتح برئاستها ووزرائها رغم الغطاء المكشوف لمشاركة بعض الفصائل الفلسطينية الصغيره، وفي غزة الحكومة وإن لم تكن تحمل هذا الاسم مباشرة تنتمي لحماس. المفارقة في الحكومتين:في غزة لا يمكن لحماس ان تشكل حكومة بهذا الاسم، لأن من شأن ذلك ان يفرض عليها مقاطعه وحصار شامل، ويفرض على متطلبات سياسية كبيره، والبديل البحث عن مسميات أخرى . والخيارات محدوده حكومة تشارك فيها الفصائل لتصبغ عليها شرعية سياسية هذا مستبعد تماما. والبديل الحفاظ على حالة الأمر الواقع، من خلال تسميات هي أقرب على شكل الحكومة تحت مسمى لجنة إدارية أو لجنة تنسيقيه، وهي تقوم بصلاحيات كل الحكومة الداخلية ، وتوزيع المهام واضح الجانب الخارجي منوط بحركة حماس ومكتبها، والجانب الداخلي منوط باللجنة الإدارية أيا كان المسمى لا يضيف كثيرا. في الضفة الغربية الحكومة الحقيقية او التي تحظى بالشرعية الإقليمية والدولية وهذا هو المهم. فالحكومة في الضفة الغربية هي من تحمل هذا الاسم، وهي من تتعامل مع العالم الخارجي كأى حكومة أخرى ، وهي من لها التمثيل الدبلوماسي ، فلماذا هي الحكومة الفلسطينية الرسمية التي لا يجوز القفز عليها، ولا احد ينازعها هذا التمثيل ، وهذا الحق. وللحكومة الفلسطينية وحدها الحق في إقامة العلاقات والتوقيع على الإتفاقات، والتفاوض مع إسرائيل بشكل مباشر بسبب التداخل في كثير من القضايا وخصوصا القضايا المالية والضرائبية والخدماتية ، وهذا غير مسموح به لحكومة غزة، بل هي ما تريده لأنه يخفف عنها الكثير من الأعباء ويرفع عنها ما يمكن تسميته بالحرج السياسي. الإشكالية الكبرى هي القدرات المالية المتاحة والممكنه والتي بدونها لا تقدر

أى منهما على القيام بواجباتها إزاء الجمهور وفى أساس أى حكومة هي أقرب للحكومة أو اللجنة الإدارية وهذا حال الواقع الفلسطيني. الحكومة الفلسطينية وبحكم مسؤوليتها المباشرة والكلية أمام مواطنيها فمن حقها جبي سلطة المال والضرائب مقابل التوزيع العادل على مكونات الشعب والوطن. وكما نعلم لا ضريبة بدون تمثيل. الأساس في المال أن يأتى عبر تنمية الموارد المالية وعبر سياسات ترشيد وإنفاق يحقق العدالة في التوزيع. اليوم الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية تعاني من أزمة مالية حادة بسبب تحكم إسرائيل في المال الفلسطيني، بل والتحكم كيف ينفق. وهنا المال يستخدم كوظيفة سياسية لممارسة الضغط على القرار الفلسطيني. والحكومة الفلسطينية عليها كل المسؤوليات أمام شعبها من رواتب وتقديم الخدمات الحياتية . وبالمقابل في غزة المشكلة الكبرى هي مشكلة المال ومن أين يتم إستخراجه، فالوسيلة الوحيدة هي الرسوم والضرائب ، وهذا من شأنه أن يقلل كاهل المواطن الفلسطيني ، وحتى سياسات الحصار التي تمارسها إسرائيل الهدف منها التحكم في المال ودخوله، وأخيرا المال الذى يأتي من قطر إلى غزة لمواجهة مشكلة الرواتب كله في النهاية الهدف منه الوصول إلى تهدئة شاملة وله بعدا سياسيا لا يمكن تجاهله . ، ولا ننسى المال الذى مصدره الخارج لا يمكن فصله عن العملية السياسية ، وكما رأينا في ورشة البحرين والتلويح بالملم كشرط مسبق لفرض السلام الإقتصادي، ومن قبل ممارسة الولايات المتحدة للمال وقطع كل المساعدات عن السلطة الفلسطينية. الحل الوحيد لهذه الإزدواجية توحيد المال والذى يعتبر مظهر من مظاهر السيادة ، والسلطة والسيطرة، فالمال في الأصل واحد ، وهو ملك للشعب، وبدون التوحد الحكومى والمصالحة سيبقى المال بيد إسرائيل تتحكم فيه ، وسيبقى سيفا مسلطا في وجه الحكومتان. وسيفقدهما الكثير من مصداقيتهما السياسية. وسلاح خطير في يد إسرائيل لتثبيت الإنفصال السياسى ، وأخيرا تحتاج هذه الإشكالية الكبرى مراجعة سياسية وإدارية شاملة ، لتتحول على ما يمكن تسميته بالمال الكفاحى الذى يخدم الأهداف السياسية الفلسطينية ويسرع في التحرر وقيام الدولة الفلسطينية.